مذكرة شارحة

مقدمة إلى اللجنة الدائمة للاتصالات والمعلومات (51)

1. الإطار العام

في ظل التطور السريع لتقنيات المعلومات والاتصالات واعتبارا للفرص الغير مسبوقة التي تقدمها التوجهات الجديدة التكنولوجية تغيرت كل الأسس التي كان يعتمد عليها اقتصادات الدول وأصبح التوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة خياراً استراتيجياً للكثير من الدول في العالم ومنها الدول العربية، حيث ازدادت قيمة المعلومة التي أصبحت إحدى أهم مدخلات عمليات الإنتاج وواحدة أيضاً من أهم مخرجاتها.

نشهد حاليًا طفرة غير مسبوقة في استخدام التقنيات الجديدة في جميع مجالات الحياة، وفي جميع القطاعات دون استثناء.

ويعد الاقتصاد الرقمي قطاعًا استراتيجيًا للاقتصاد مع مساهمة في تطور مطرد في نمو الدول. نحن الان نعيش ثورة تكنولوجية رقمية تحقق أرقاما قياسية في الإنتاجية والنمو وتشمل كل المجالات الحياتية والاقتصادية.

وتقوم التقنيات الجديدة على أرض الواقع بتغيير النمط المجتمعي والنظام البيئي والاستهلاكي من خلال التسهيلات والأداء الذي توفره. فنحن انطلقنا من مجتمع رقمي يعتمد على وسائل رقمية الى صناعة ما أصبح يطلق عليه بالمستهلك "الرقمي. وأصبحت البيانات /المعطيات في هذا الإطار العصب الشوكي الذي تعتمد عليه هذه التحولات وأصبح حوكمة تخزينها والتعامل معها مسألة استراتيجية حيوية، إذ يمكن استخدامها في توجيه عملية صنع القرار، وتحسين الكفاءة التشغيلية، ودعم تطوير السياسات والبرامج الجديدة...وبالتالي يجب على الدول الحرص على حمايتها من كل استغلال مخل بالضوابط والممارسات الآمنة.

2. المراجع والمحفزات

- تقوم المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات منذ سنوات بعديد المبادرات الهادفة إلى تأمين الفضاء السيبراني العربي وخاصة تعزيز السيادة الرقمية العربية و"حوكمة البيانات" هي مكون من المكونات المعنية
- في إطار الأجندة الرقمية العربية تم اقتراح إعداد اتفاقية عربية لحماية وحوكمة وتبادل البيانات

3. مقترح المنظمة

تقترح المنظمة تطوير مرجع عربي عام/اتفاقية عربية لحماية وحوكمة تبادل البيانات /المعطيات الشخصية في المنطقة العربية. من خلال هذا المرجع سيقع اقتراح الضوابط الإجرائية والقانونية والتقنية لحماية حركة بيانات والمعطيات الشخصية للمواطن العربي.